مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.32-Vol.1 / ISSN:2958-8537

العدد الثاني والثلاثون (32)، المجلد الأول
تاريخ 30 – 3 – 2025
(ص135 لـ ص159)

أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية

"دراسة ميدانية على المصارف التجارية بمدينة سبها"

The Impact of Implementing Internal Control Systems in the Context of Electronic Accounting Data Processing in Libyan Commercial Banks

"A Field Study on Commercial Banks in the City of Sebha"

عمر محمد إسماعيل الشريف
Omar Mohamed Ismail Al-Sharif
قسم المحاسبة – كلية التجارة والعلوم السياسية – جامعة سبها
Omar.elsharif@sebhau.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية في مدينة سبها. ولبيان ذلك تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي في اعداد الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وتوزيعه على عينة الدراسة من الموظفين الماليين والمراجعين الداخليين، باختيار عينة عشوائية بلغت العينة (84) من الافراد، واستخدم برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لإدخال ومعالجة البيانات ، واختبار فرضيات الدراسة وخلصت الدراسة الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية، وقبول الفرضيتين الصفريتين ورفض البديلة بانه لا يوجد فروق معنوية في إجابات المبحوثين عند مستوى معنوية 0.05 تعزى للمتغيرات الشخصية (النوع، المسمى الوظيفي، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية) ، بناءا على ذلك قدم الباحث العديد من التوصيات التي من شانها ان تعمل على رفع مستوى التشغيل الالكتروني بالمصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، البيانات المحاسبية، نظام التشغيل الالكتروني.

Abstract:

The study aimed to examine the impact of implementing an internal control system in the context of electronic accounting data processing in commercial banks in Sebha. To achieve this, the analytical descriptive approach was used to design a questionnaire as the primary tool for data collection. The questionnaire was distributed to a sample of financial employees and internal auditors, with a random sample size of 84 individuals. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used to input and analyze the data and test the study's hypotheses. The study concluded by rejecting the null hypothesis and accepting the alternative hypothesis, which states that there is a statistically significant impact of the internal control system in the context of electronic accounting data processing. Additionally, the study accepted the two null hypotheses and rejected the alternative hypothesis, indicating that there are no significant differences in respondents' answers at a significance level of 0.05 attributed to personal variables (gender, job title, educational level, academic specialization, and work experience). Based on these findings, the researcher provided several recommendations aimed at enhancing the level of electronic processing in Libyan commercial banks.

Keywords: **Internal Control**, **Accounting Data**, **Electronic Processing System**.

1. المقدمة:

تعَدُّ الرقابة الداخلية ركيزةً محوريةً ضمن منظومة الرقابة الشاملة، حيث تبرز أهميتها بوصفها آليةً استباقيةً لاحتواء المخاطر التشغيلية والمالية عبر تعزيز موثوقية البيانات المحاسبية وضبط العمليات الإدارية. وفي سياق المؤسسات المصرفية الليبية، تزداد هذه الأهمية تعقيدًا مع التحول نحو الاعتماد على النظم المحاسبية الإلكترونية، التي تتطلب ضوابط رقابية مُحكمة لمواجهة التحديات الرقمية المتصاعدة.

وتعرف الضوابط الرقابية الداخلية بأنها الخطط التنظيمية وجميع الطرق والوسائل التي تتبعها المؤسسة والمصممة لتحقيق ثلاثة أهداف جوهرية: حماية الأصول، وضمان دقة التقارير المالية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، مع ضمان الامتثال للأنظمة التشريعية والداخلية». وتتجلَّى وظيفتها في البيئة المصرفية من خلال تكامل خمسة مكونات أساسية: البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، ونظم المعلومات والاتصال، والمتابعة والمراجعة المستمرة.

وفي حالة المصارف الليبية، تُشكِّل الرقابة الداخلية القائمة على المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحديًا نوعيًا نظرًا لطبيعة البيئة التشغيلية الديناميكية، التي تتطلب تعزيز آليات الحوكمة الرقمية لمواجهة مخاطر القرصنة الإلكترونية، وتزوير البيانات، وانقطاع الأنظمة. كما تُسهم هذه الضوابط في تعزيز الشفافية المالية عبر إجراءات التحقق من سلامة العمليات المصرفية الإلكترونية (مثل التحويلات، والتسويات)، مما ينعكس إيجابًا على مصداقية المؤسسة أمام الجهات الرقابية وأصحاب المصلحة.

وعليه، يمكن القول إن فعالية الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي مرهونةٌ بمدى توافقها مع المتطلبات التقنية للنظم الإلكترونية، وقدرتها على تحقيق التوازن بين المرونة التشغيلية والصِّرامة الرقابية، مما يُعزز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في ظل المشهد الاقتصادي المتغير.

2. الدراسات السابقة

1.2 دراسة Luthuli (2020) بعنوان " أهمية الرقابة الداخلية في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " هدفت هذه الدراسة للتعرف على أهمية الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية مجرد وسيلة لمنع الاحتيال والامتثال للقوانين واللوائح.

2.2 دراسة غانم (2018) بعنوان" دور نظام التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في جودة الأداء المالي في القطاع المصرفي" هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتحليل نظام التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي كان له تأثير إيجابي كبير على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي.

3.2 دراسة Dickon (2018) بعنوان "أثر الرقابة الداخلية على أداء المصارف التجارية في نيجيريا" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر نظم الرقابة الداخلية على أداء المصارف التجارية في نيجيريا، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم اختيار عينة تكونت من 382 استبانة تمثل عينة من موظفي المصارف التجارية في نيجيريا، وبعد اجراء عملية التحاليل الإحصائية توصلت الدراسة إلى ان الرقابة الداخلية لها علاقة إيجابية بالأداء المصرفي وان المعلومات والاتصالات لها علاقة محدودة بالأداء المصرفي.

4.2 دراسة الطائي (2017) بعنوان متطلبات الرقابة الداخلية وأثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية هدفت هذه الدراسة إلى مدى توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المستخدمة مع المتطلبات والإجراءات الرقابية على التطبيقات المحاسبية في العراق وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنه لا يقتصر دور الرقابة على التدقيق المحاسبي، واكتشاف الأخطاء والغش بل يتسع ليشمل جميع المجالات الخاصة بالنواحي التشغيلية والإدارية.

3. مشكلة الدراسة:

يعد نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات المالية من الأنظمة التي تواجهها العديد من التحديات وفي ظل وجود الكم الهائل من التسارع التكنولوجي ودخول تكنولوجيا المعلومات والتطور والنمو المتسارع الذي يشهده نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية في المؤسسات المالية وتزايد الاعتماد عليها، نجد أن العمل التقليدي في العمل الرقابي لم يتغير في مؤسساتنا المالية في ليبيا، الأمر الذي ساهم في ضياع أصول هذه المؤسسات لذلك فقد سعت المؤسسات على وضع نظاما داخليا للرقابة وذلك لتحقيق أهدافها وحماية أصولها، وبما يكفل سير عملها بشكل صحيح، وبذل جهد متزايد في المعالجة الإلكترونية للبيانات، والقدرة على مراقبة أكبر عدد ممكن من العمليات وتأخر تقديمها لطالبها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، الأمر الذي قد يكثر من فرص ارتكاب الأخطاء والانحرافات والتقليل من سبل الأمن والسلامة للمعلومات في البيانات المالية.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

س: ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية في مدينة سبها؟

4. فرضيات الدراسة:

بناءا على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1.4 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية قي ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية بمدينة سبها.

2.4 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في إجابات المبحوثين نحو تطبيق نظام الرقابة الداخلية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع، المسمى الوظيفي، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة).

3.4 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في إجابات المبحوثين نحو استخدام نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع، المسمى الوظيفي، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة).

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

1.5 التعرف على نظام الرقابة الداخلية واستخدام نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية بمدينة سبها.

2.5 بيان أثر نظام الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية بمدينة سبها.

3.5 بيان هل يسهل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية في تقييم فعالية الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية بمدينة سبها.

4.5 مقارنة وجهات نظر المستجيبين وتقييمها واستخلاص النتائج.

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع والقطاع المطبقة فيه حيث يعتبر القطاع المصرفي مهم لكل المواطنين في المجتمع مهما كانت شريحتهم والبيئة التي يعيشون فيها، وتتأكد الأهمية من خلال ما يمكن ان تقدمه من تشخيص للواقع ومتطلبات النهوض بكفاءة المصارف التجارية من اجل الحفاظ على مواردها من خلال استخدام نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية، وتنقسم أهمية الدراسة الى:

1.6 الأهمية العلمية: يعد نظام الرقابة الداخلية ونظام التشغيل الالكتروني من اهم الموضوعات الحديثة وبالتالي قد يساهم في زيادة المعرفة للباحثين بحيث يستطيع الباحث الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات اللازمة في اعداد الدراسات المستقبلية ذات العلاقة.

2.6 الأهمية العملية: تبرز هذه الأهمية من خلال مساهمة نتائج الدراسة في توفير رؤية متكاملة وفق أسس مهنية لاستخدام نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية مؤسسة على نظام الرقابة الداخلية.

1.2.6 توفير إطار فكري متكامل مؤسس على نظام الرقابة الداخلية ونظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية.

2.2.6 توفير رؤية متكاملة وفق أسس مهنية لاستخدام نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبي على الرقابة الداخلية.

7. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الدراسة الاستبانة، التي تم توزيعها على عينة الدراسة تشمل جميع الموظفين بالمصارف التجارية بمدينة سبها، وبعدها تم التحليل الإحصائي للاستبانة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS العدد والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاختبار صحة فرضيات الدراسة بالإضافة الى المسح المكتبي للاستفادة من الكتب والدوريات العلمية لبناء الجانب النظري.

8. حدود الدراسة:

1.8 الحدود المكانية:

المصارف التجارية بمدينة سبها.

2.8 الحدود الزمنية:

تمثل الفترة عن العام 2025/2024.

3.8 الحدود البشرية:

المراجعين الداخليين والموظفين العاملين في المصارف التجارية بمدينة سبها.

9. الإطار النظري:

1.9 مفهوم الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية بشكل عام هي الإجراءات والسياسات والأنظمة التي تضعها الإدارة في المنظمة لضمان تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية والتقارير الدقيقة بالإضافة الى الامتثال للقوانين واللوائح.

وتعتبر الرقابة الداخلية جزءا أساسيا من إدارة المخاطر في أي منظمة، حيث تساعد على حماية الأصول، وتحسين الكفاءة وضمان موثوقية البيانات المالية.

وتلعب الرقابة الداخلية دورا هاما في كشف ومنع الاحتيال وحماية موارد المنظمة

تتكون الرقابة الداخلية من عدة مكونات رئيسية تتمثل في (مهدي، 2012، ص 1-3):

1. بيئة الرقابة :وهي تشمل القيم الأخلاقية، والثقافة التنظيمية، والسياسات، والإجراءات التي تضعها الإدارة لضمان وجود بيئة داعمة لفعالية نظام الرقابة الداخلية.

2. تقييم المخاطر :وهي العملية التي يتم من خلالها تحديد وتحليل المخاطر المحتملة التي قد تعيق تحقيق أهداف المنظمة، سواء كانت مخاطر تشغيلية، مالية، أو استراتيجية.

3. أنشطة الرقابة :وهي الإجراءات والسياسات المطبقة لضمان تنفيذ القرارات الإدارية بشكل صحيح وفعال، بما في ذلك الضوابط الوقائية والكشفية.

4. المعلومات والاتصال :وهو الجانب الذي يضمن تدفق المعلومات بشكل دقيق وفعال داخل المنظمة، بما يدعم عملية اتخاذ القرارات ويسهل التواصل بين المستويات الإدارية المختلفة.

5. المراقبة :وهي عملية المتابعة والتقييم المستمر لفعالية نظام الرقابة الداخلية بمرور الوقت، بما في ذلك مراجعة الأداء وتحديد نقاط الضعف واقتراح التحسينات اللازمة.

ويأتي هذا الجزء من الدراسة لتسليط الضوء على مفهوم الرقابة الداخلية، وتطوره التاريخي، وأهدافه، وأهميته، بالإضافة إلى استعراض النظام الرقابي المعمول به داخل المؤسسات المالية في ليبيا، وذلك بهدف فهم أعمق لدور الرقابة الداخلية في تعزيز فعالية الأداء المؤسسي وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

2.9 تعريف الرقابة الداخلية:

تتعدد تعريفات الرقابة الداخلية نتيجة للتطورات التي يشهدها النظام المالي والمصرفي، فضلاً عن اختلاف الجهات التي تصدر عنها هذه التعريفات. وفي هذا البحث، سنستعرض بعض التعريفات التي يمكن الاعتماد عليها كما يلي:

تُعَرَّف الرقابة الداخلية بأنها: "العملية التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفون في المؤسسة المصرفية لمراقبة ومتابعة مستوى الأداء والفعالية، مع ضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة (Coussergues, 1996, p. 149).

يُعَرَّف نظام الرقابة الداخلية بأنه: "عملية تشمل إنشاء نظام دقيق للمعلومات يسمح بالتحقق بشكل مستمر من أن العمليات تسير وفقًا للخطة الموضوعة. ويعتمد هذا النظام على وجود بيانات دقيقة ومستمرة عن الأداء، يتم مقارنتها مع الأهداف المخطط لها" (ماضي، 2000، ص 287).

كما تُعَرَّف الرقابة الداخلية بأنها: "نشاط مستقل وموضوعي يرتبط بالتأكيد والاستشارات، ويهدف إلى إضافة قيمة وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة" (حماد، 2003، ص 331).

من خلال ما سبق، يتضح أن نظام الرقابة الداخلية يشمل جميع جوانب التنظيم وأنشطته الداخلية، حيث يتم تصميمه لمعالجة الانحرافات والمخاطر التي قد تعيق تحقيق الأهداف المخططة. وبالتالي، يعد هذا النظام أداة فعالة لتوفير المعلومات المناسبة والحماية اللازمة لأصول البنك، بالإضافة إلى تقييم أداء جميع المستويات الإدارية التابعة له.

3.9 أهمية الرقابة الداخلية:

تظهر أهمية الرقابة الداخلية في البنوك من خلال الدور الحيوي الذي تلعبه في ضمان سلامة تحقيق الأهداف المخططة عبر مختلف مجالات العمل المصرفي. ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية: (غنيم، 2008، ص 157).

1. وسيلة لتحقيق أهداف البنك :تُعد الرقابة الداخلية أداة فعالة تساعد البنوك في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية.

2. تعزيز الأرباح على المدى الطويل :تسهم الرقابة الداخلية في تعزيز الربحية المستدامة للبنوك من خلال ضمان الكفاءة التشغيلية والحد من الهدر.

3. ضمان دقة التقارير المالية والإدارية :تساعد الرقابة الداخلية في التأكد من صحة وموثوقية التقارير المالية والإدارية، مما يعزز ثقة الجهات المعنية.

4. إدارة المخاطر :تُسهم في التحكم الفعال في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها، سواء كانت مالية، تشغيلية، أو استراتيجية.

5. الكشف المبكر عن المخاطر :تقدم مؤشرات مبكرة عن احتمالية وقوع خسائر أو أضرار قد تؤثر على المركز المالي للبنك، مما يتيح اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

إضافة إلى ما سبق، فإن أهمية الرقابة الداخلية تزداد في ظل تزايد نشاط وحجم الصناعة المصرفية، مما دفع الإدارات العليا في البنوك إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى المستويات الإدارية المختلفة. وهذا بدوره يجعل الحاجة ملحة لتطوير الأدوات والوسائل التي تمكن إدارة البنك من متابعة نشاطاته وتقييم أدائه بشكل فعال. (خالد، 2010، ص 14).

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف البنوك وهياكلها التنظيمية والبيئة المحيطة بها تتسم بالتغير المستمر، مما يؤدي إلى تغير طبيعة المخاطر التي تواجهها. لذلك، يعتمد النظام الفعال للرقابة الداخلية على التقييم الشامل والدقيق لهذه المخاطر، بالإضافة إلى المساعدة في إدارتها بشكل استباقي.(Geradine Paul, 1999, p. 05) .

وبالتالي، فإن الرقابة الداخلية تُعد عنصرًا أساسيًا في تعزيز كفاءة البنوك وضمان استدامتها في بيئة تتسم بالتحديات والمخاطر المتغيرة.

4.9 أهداف الرقابة الداخلية:

تتمثل أهداف الرقابة الداخلية في عدة جوانب رئيسية تسهم في تعزيز كفاءة الوحدة الاقتصادية وضمان تحقيق أهدافها بشكل فعال. ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي: (عنبر، 2024، ص 8)

1. حماية أصول الوحدة الاقتصادية :تهدف الرقابة الداخلية إلى حماية موجودات الوحدة الاقتصادية ومنع حالات السرقة أو الاحتيال من خلال وضع إجراءات رقابية صارمة وفعالة.

2. ضمان دقة وموثوقية البيانات :تسعى الرقابة الداخلية إلى التأكد من دقة وموثوقية البيانات المالية والإدارية، وتحديد درجة الاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

3. الامتثال للقوانين واللوائح :تهدف إلى ضمان التزام الوحدة الاقتصادية بالقوانين والأنظمة المحلية والدولية، مما يعزز مصداقيتها ويقلل من المخاطر القانونية.

4. تنظيم العملية التشغيلية :تسهم في تنظيم العمل داخل الوحدة الاقتصادية من خلال تحديد الإجراءات التنفيذية التي تضمن انسياب العمل بكفاءة وفعالية.

5. تشجيع الالتزام بالسياسات والإجراءات :تعمل على تحفيز العاملين على الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات المنصوص عليها في لوائح ونظام العمل، مما يعزز الانضباط التنظيمي.

6. الرقابة على استخدام الموارد :تهدف إلى مراقبة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بما يضمن تحقيق الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر.

وبالتالي، تُعد الرقابة الداخلية أداة أساسية لتعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الوحدات الاقتصادية، مما يسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمالية بشكل مستدام.

5.9 المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية:

تتضمن المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية عدة عناصر أساسية تسهم في ضمان فعاليته وكفاءته، ومن أبرزها: (هيباوي، 2014، ص 30)

1. الهيكل التنظيمي الإداري: يعتمد على طبيعة وحجم المؤسسة، مع مراعاة البساطة والمرونة والقدرة على التكيف مع التطورات المستقبلية.
2. النظام المحاسبي: يجب أن يتسم النظام المحاسبي بالشمولية والوضوح، ويتضمن دفاتر وسجلات متكاملة، وقائمة حسابات مصنفة، ووثائق مرتبطة بأنشطة المؤسسة.
3. الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات: يتم تقسيم المسؤوليات بين الإدارات بشكل يمنع تركيز العمليات بأكملها بيد شخص واحد، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والفساد والأخطاء.
4. اختيار الموظفين المؤهلين: يشمل ذلك التوظيف الدقيق والتدريب المناسب لضمان وضع الكفاءات في المناصب الملائمة، مما يعزز كفاءة الأداء ويقلل من الأخطاء والمخاطر.
5. استخدام الوسائل الآلية: يتم الاعتماد على الأدوات التكنولوجية لضمان دقة البيانات المحاسبية وحماية أصول المؤسسة من التلاعب أو الاختلاس.

هذه المقومات مجتمعة تُشكل إطاراً متكاملاً لتعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية، مما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة بشكل فعال وآمن.

6.9 نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية:

يُمثل نظام التشغيل الإلكتروني مجموعة من الأجهزة والبرامج الإلكترونية المستخدمة في تخزين البيانات، وتحويلها إلى معلومات، وتخزين هذه المعلومات حتى يتم استخدامها من قبل المستخدمين في اتخاذ القرارات وممارسة الأنشطة المختلفة. يتكون نظام التشغيل الإلكتروني من عنصرين رئيسيين: العناصر المادية (الأجهزة) والبرامج. تتمثل العناصر المادية في الأجهزة اللازمة لإدخال البيانات، ومعالجتها، وتخزينها، واسترجاعها، بينما تشمل البرامج مجموعة الأوامر اللازمة لتشغيل الحاسوب وإجراء التطبيقات المختلفة على البيانات.

تقوم نظم المعلومات الإلكترونية بالوظائف التالية: (مصطفى، 2009، ص 31).

1. استقبال البيانات من مصادرها الداخلية والخارجية.
2. فرز وتصنيف وتبويب البيانات.
3. تخزين البيانات باستخدام وسائط التخزين الخارجية.
4. معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة.
5. تخزين المعلومات وعرضها وتوصيلها إلى الأطراف المستفيدة.

7.9 خصائص نظام التشغيل الإلكتروني:

لنظام التشغيل الإلكتروني عدة خصائص أساسية، أهمها:(شرف، 2023، ص 27)

1. الوضـــوح: يجب أن يكون النظام واضـــحًا وســـهل الفهم لتمكين العاملين من اســـتخدامه بفعالية لتحقيق الأهداف.
2. التكيف مع الوظائف: يجب تصميمه لخدمة الوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية، مثل التخطيط والرقابة.
3. التنظيم: يجب أن يكون مباشـــرًا ومنظمًا في عرض مصـــادر البيانات، مع تســـهيل تدفق المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرار.
4. المرونة: يجب أن يكون قادرًا على التكيف مع التطورات والتغييرات داخل الوحدة الاقتصادية.

8.9 أهمية نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية:

يؤدي استخدام الحاسوب في تشغيل النظام المحاسبي إلى تحسينات كبيرة، منها: (فرحت، 2022، ص 36).

1. تكامل النظم الفرعية في كيان واحد ينسق البيانات ويوفر المعلومات الدقيقة عند الطلب.
2. تبسيط إعداد وإنتاج التقارير بأنواعها المختلفة.
3. توفير المعلومات اللازمة للمتابعة والرقابة وقياس الأداء.
4. تسهيل عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات.
5. تعزيز الرقابة على تداول البيانات داخل المؤسسة.

9.9 مزايا نظام التشغيل الإلكتروني:

1. تتمثل أبرز مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات في النقاط التالية: (سناء، 2014، ص 24).
2. دقة البيانات :تحسين جودة البيانات من خلال التسجيل الآلي والدقيق للمعاملات.
3. المراقبة :تسهيل مراقبة الأنشطة على النظام لاكتشاف أي نشاط مشبوه.
4. حماية البيانات :إمكانية تشفير البيانات الحساسة لمنع الوصول غير المصرح به.
5. فصل الواجبات :تقليل مخاطر الاحتيال من خلال توزيع المهام بين المستخدمين.
6. التقارير التلقائية :تسهيل عملية المراجعة من خلال توليد التقارير تلقائيًا.

وبالتالي، يُعد نظام التشغيل الإلكتروني أداة حيوية لتعزيز كفاءة العمليات المحاسبية والإدارية، ودعم اتخاذ القرارات، وضمان الأمان والمراقبة الفعالة للبيانات.

10.9 عيوب أو مشاكل نظام التشغيل الإلكتروني:

ومن العيوب الناتجة عن نظام التشغيل الإلكتروني كما يلي: (وائل، 2013، ص14)

1. التكاليف التشغيلية حيث تتضمن تكاليف للصيانة والتحديث والتدريب المستمر للمستخدمين.
2. أن نظم قواعد البيانات معقدة للغاية وبالتالي فإن تحقيق مزاياها يكون من الصعب جدا في معظم الأحيان.
3. يكون للأخطاء تأثير واسع المدى في ظل استخدام نظم قواعد البيانات وذلك لوجود تكامل بين البيانات الموجودة بقاعدة البيانات ومن ثم فإن وقوع خطا واحد قد يؤدي إلى وقوع سلسلة من الأخطاء.
4. في ظل استخدام نظم قواعد البيانات الفورية القائمة على وسائل الاتصال عن بعد تزداد حدة جرائم التلاعب والفيروسات.
5. قد يسبب عطل النظام الى توقف العمليات داخل المؤسسة.

11.9 أساليب المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية:

يتعين على المراجع الداخلي في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ان يقوم بتحليل المعلومات وفق النواحي الآتية: (محمد، 2016، ص 33)

1.11.9 المراجعة السابقة على المدخلات:

يتمثل ذلك في مراجعة الدورات المستندية ومراقبة أو متابعة انسياب البيانات من خلال المستندات ومدى استيفائها لكافة الشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها، وطبقا للنظم واللوائح الداخلية ودليل الإجراءات.

2.11.9 المراجعة على البيانات الداخلة في الكمبيوتر:

1. التأكد من صحة البيانات المقدمة إلى قسم إعداد البيانات بقسم الحاسبات الإلكترونية من خلال مراجعتها على المستندات، فمثلاً إذا كانت الأجور يتم حسابها بمعرفة الكمبيوتر ففي هذه الحالة يجب أن تطابق البيانات الواردة في كشوف الأجور على سجل الأجور.
2. التأكد من صحة المعلومات والتعليمات المطلوب أتباعها عند القيام بتشغيل البيانات، وهذا يتطلب منه دراسة برامج الكمبيوتر والاطمئنان إلى سلامتها.

3.11.9 المراجعة على برامج الكمبيوتر المستخدمة في تشغيل البيانات وتحليل وعرض المعلومات:

عندما تدخل البيانات إلى الكمبيوتر فإنه يصعب التعديل فيها إلا بناءً على قيود جديدة، ولا يكون هنالك فرصة سانحة للتلاعب أو الغش أو حدوث أخطاء، ولقطع الشك باليقين، يمكن للمراجع الداخلي التأكد من أن البيانات والمعلومات المخزنة داخل الكمبيوتر مطابقة للأصل.

4.11.9 المراجعة من المخرجات وسبل عرضها وتفسيرها:

1. مطابقة المعلومات الواجب أن تكون من ناحية التصميم مع المخرجات الفعلية.
2. التأكد من أن تفسير المحاسب أو غيره مستندا إلى أرقام صحيحة واردة في مخرجات الكمبيوتر لتلافي التلاعب في تفسير تلك المعلومات.

3. حيث أن معظم المديرين ليســـوا خبراء في مجال الكمبيوتر يجب التأكد من التقارير المرفوعة إليهم بانها تطابق المعلومات الواردة من مخرجات الكمبيوتر.

12.9 اثر تطبيق الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية:

تطبيق الرقابة الداخلية في ظل التشـــغيل الإلكتروني للبيانات المحاســـبية له تأثير كبير على كفاءة وفعالية العمليات المالية والإدارية في المنظمات. بالشـــكل الذي يمكن أن يعزز من كفاءة وأمان العمليات المالية، ولكنه يتطلب استثمارات في التكنولوجيا والتدريب وإدارة التغيير. يجب على المنظمات أن توازن بين الفوائد والتحديات لضمان نجاح تطبيق هذه الأنظمة.

10. الجانب العملي للدراسة:

يهدف الجانب العملي لمعرفة إثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في ظل التشـــغيل الالكتروني للبيانات المحاســـبية بالمصارف التجارية بمدينة سبها (المصرف التجاري الوطني– مصرف الوحدة– مصرف الجمهورية– مصرف شمال افريقيا)، وتم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة لجمع البيانات المطلوبة عن مجتمع الدراسة من خلال العينات العشوائية، حيث تم توزيع عدد (100) استمارة استبيان على عينة الدراسة بلغ المسترد منها (84) استمارة داخلة في عملية التحليل الاحصائي باستخدام تحليل (spss) عليه تم تقسيم هذا الجانب الى:

1.10 أسلوب الدراسة:

تم الاعتماد في الدراســـة على المنهج الوصـــفي التحليلي، الذي يهتم بدراســـة الظاهرة وتحليلها للوصـــول الى الاستنتاجات الدقيقة حول الظاهرة وتفسيرها، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على مصدرين أساسيين للبيانات ويمكن توضيحهما كما يلي:

1.1.10 المصادر الثانوية:

اعتمد الباحث في تكوين الإطار النظري على الكتب والدوريات والرســـائل العلمية، الموجودة في الجامعات والمنشورة على الأنترنت والتي تناولت موضوع الدراسة.

2.1.10 المصادر الأولية:

قام الباحث بأعداد استمارة الاستبانة حول موضوع الدراسة مستعين ببعض الدراسات السابقة، تم توزيعها وتوجيهها لمفردات عينة الدراسة المراجعين الداخلين والماليين بالمصارف التجارية بمدينة سبها واشتملت على الاتي:

القسم الأول: محور البيانات الشخصية ويشمل الجنس، المسمى الوظيفي، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الخبرة العملية.

القســـم الثاني: محور متغيرات الرقابة الداخلية ويشـــمل 10 عبارات بحثية ومتغيرات التشـــغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية ويشمل 10 عبارات بحثية.

كما اعتمد الباحث مسـالة على قدر من الأهمية، وهي عدم التدخل في إجابات عينة البحث واعطائهم الوقت والحرية الكاملة والكافية للإجابة وذلك لتحقيق الموضوعية والحيادية العلمية.

2.10 صدق وثبات الاستبانة:

قبل الشروع في تحليل أسئلة الاستبانة لابد من اختباري الصدق والثبات ويقصد بها ان أداة الدراسة الاستبانة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، وثابتة بدرجة كبيرة جدا مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

1.2.10 صدق الأداة:

لتحقق من ان أداة الدراسة صادقة تم عرضها على دوي الاختصاص من أعضاء هيئة التدريس وأكاديميين بغية ابداء الراي حول فقرات الاستبانة مضمونا وصياغة ولغة، وتم الاخذ بوجهات النظر وتعديل بعض الفقرات في الاستبانة بناءا على توجيهاتهم حيث اصبحت الأداة بعد التحكيم بصورتها النهائية.

2.2.10 ثبات الأداة:

يقصد بثبات الاستبانة ان تعطي الاستبانة نفس النتائج اذا اعيد تطبيقها عدة مرات متتالية ومن اشهر الاختبارات المستخدمة لقياس الثبات معامل الفا كرونباخ حيث تبين ان قيمته للاستبانة ككل (0.95) وهذه القيمة تعد مطمئنة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (10– 1) قيم معامل الفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	قيم معامل الفا كرونباخ
الرقابة الداخلية	10	0.682
التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية	10	0.832
الاجمالي	20	0.768

وقد استخدم الباحث معيار ليكرت الخماسي لقياس استجابة عينة الدراسة لفقرات استمارة الاستبيان على النحو التالي:

جدول (10– 2) مقياس ليكرت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

ولتفسير نتائج الدراسة اعتمد الميزان الاتي لمعدل المتوسطات ودرجة الاستجابة.

جدول (10– 3) معدل المتوسط ودرجة الاستجابة

معدل المتوسط	درجة الاستجابة
اقل من 1.8	غير متوفرة
من 1.8 الى 2.6	منخفضة
من 2.6 الى 3.4	متوسطة
من 3.4 الى 4.2	عالية
من 4.2 فاكثر	عالية جدا

3.10 تحديد مجتمع وعينة الدراسة

1.3.10 مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين بالمصارف التجارية بمدينة سبها من مدراء ومدراء إدارات ورؤساء اقسام وموظفين حيث بلغ عددهم (247) مفردة تقريبا.

2.3.10 عينة الدراسة: كما ان حجم العينة الإجمالي عند مستوى ثقة 95% وخطأ مسموح به +/ – 5% هو (100) مفردة وفقا للجداول الإحصائية المصممة لهذا الغرض، ولقد تم استعادة (86) استمارة من الاستمارات الموزعة أي بنسبة (84%) وتم استبعاد (2) استمارة لعدم اكتمالها وبذلك تكون الاستمارات التي تم تحليلها (84) استمارة. وتوصل الباحث الى تحديد بعض سمات مفردات عينة الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية وذلك على النحو التالي:

جدول (10– 4) توزيع العينة طبقا للمتغيرات الشخصية

	التوزيع	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	60	%71.4
	انثى	24	%28.6
المسمى الوظيفي	محاسب مالي	26	%31
	مراجع داخلي	28	%33.3
	اداري	21	%25
	اخرى	9	%10.7
الدرجة العلمية	دبلوم متوسط	9	%10.7
	دبلوم عالي	32	%38.1
	بكالوريوس	37	%44
	ماجستير فاكثر	6	%7.2
الخبرة العملية	من 1 الى اقل من 5	16	%19
	من 6 الى اقل من 10	29	%34.5

	التوزيع	العدد	النسبة
	من 11 الى اقل من 15	25	%29.8
	من 15 سنة فاكثر	14	%16.7
التخصص العلمي	محاسبة	31	%36.9
	اقتصاد	20	%23.8
	إدارة	21	%25
	اخرى	12	%14.3
هل لديكم معرفة بالنظام	نعم بشكل ممتاز	23	%27.4
	نعم بشكل جيد	53	%63.1
	لا توجد معرفة	8	%9.5

يتضح من الجدول السابق:

1. الجنس: أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير "الجنس" يشير إلى ان أغلبية العينة تقع فى فئة الذكور حيث تمثل ما نسبته (71.4%)، وفقا لردود عينة الدراسة.

2. المسمى الوظيفي: توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير "المسمى الوظيفي" يشير إلى ان أغلبية عينة الدراسة من (مراجع داخلي ومحاسب مالي)، ويحوزون نسبة (33.3% و31%)، على التوالي وفقا لردود عينة الدراسة.

3. الدرجة العلمية: أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير "الدرجة العلمية" يشير إلى ان أغلبية عينة الدراسة من حملة (البكالوريوس)، ويحوزون نسبة (44%)، وفقا لردود عينة الدراسة.

4. الخبرة العملية: أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير "سنوات الخبرة" يشير إلى ان أغلبية العينة تقع فى فئة الخبرة (من6- 10 سنوات) ويحوزون نسبة (34.5%)، وفقا لردود عينة الدراسة.

5. التخصص العلمي: أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لهذا المتغير يشير إلى ان أغلبية عينة الدراسة تخصصهم العلمي (محاسبة)، ويحوزون نسبة (36.9%)، وفقا لردود عينة الدراسة.

6. المعرفة بنظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الالكتروني: ان توزيع مفردات عينة الدراسة يشير الى ان اغلبية عينة الدراسة لديهم معرفة بالنظام (بشكل جيد) ويحوزون نسبة (63.1%) وفقا لردود عينة الدراسة.

4.10 التحاليل الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بترميز المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ولقد استخدم الباحث العديد من التحاليل الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة وهي:

1.4.10 الإحصاء الوصفي: التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية المرجحة، الانحراف المعياري، والقيمة الاحتمالية والترتيب وذلك لتحديد سمات عينة الدراسة والجداول التوضيحية.

2.4.10 الإحصاء التحليلي: متمثل في استخدام اختبار تحليل التباين، ومعامل الفا كرو نباخ، معامل الانحدار البسيط

11. التحليل الاحصائي ومناقشة النتائج

نتائج المتعلقة بسؤال الدراسة:

ما اثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية بمدينة سبها؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام المقاييس الإحصائية الاتية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسب، ترتيب الأهمية، والدرجة) والجداول التالية توضح ذلك.

1.11 النتائج المتعلقة بمحور نظام الرقابة الداخلية:

جدول (10– 5) الإحصاء الوصفي لمحور نظام الرقابة الداخلية

ر. ف	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الاستجابة
1	تُعامل أنشطة الرقابة الداخلية باعتبارها مكونًا أساسيًا من المهام اليومية داخل المؤسسة و كجزء من الواجبات اليومية.	4.24	0.652	%84.8	3	عالية جدا
2	تُسهم استقلالية المدقق الداخلي بشكلٍ كبير في تعزيز وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية داخل المؤسسات،	4.27	0.717	%85.5	2	عالية جدا
3	يتمتع العاملون في قسم الرقابة الداخلية بمستوى عالٍ من الاستقلالية الوظيفية والإدارية	4.06	0.797	%81.2	7	عالية
4	تُستخدم نتائج تقارير الرقابة الداخلية كأداة فاعلة في معالجة القصور والثغرات في العمليات التشغيلية وتطوير العمل	4.10	0.845	%81.9	6	عالية
5	يتمتع العاملون في قسم الرقابة الداخلية بمستوى عالٍ من التأهيل العلمي و الخبرة العملية في مجال الرقابة والتدقيق	4.02	0.878	%80.5	8	عالية
6	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بصلاحيات كاملة تمكنهم من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بأنشطة المؤسسة	4.36	0.859	%87.1	1	عالية جدا
7	يُعد نظام الرقابة الداخلية أحد المكونات الأساسية والحيوية في هيكل عمل أي وحدة اقتصادية	4.36	0.739	%87.1	1	عالية جدا

ر. ف	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الاستجابة
8	هناك إجراءات رقابية تمنع الوصول إلى غرفة الحاسب الالي عدا المصرح لهم فقط.	4.13	0.967	%82.6	5	عالية
9	إن وجود رقابة داخلية يساعد في معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تحدث خلال العمل.	4.20	0.803	%84.1	4	عالية
10	تُسهم التقارير الرقابية المقدمة إلى الإدارة بشكلٍ كبير في تعزيز نجاح الإجراءات الرقابية وضمان فعاليتها	4.27	0.782	%85.5	2	عالية جدا
	الدرجة الكلية للمحور الاول	4.20	0.804	%84		عالية

يتضـــح من خلال البيانات في الجدول رقم (10- 5) ان درجة تطبيق نظام الرقابة الداخلية قد تراوحت ما بين عالية جدا وعالية من وجهة نظر المراجعين الداخليين والموظفين الماليين بالمصـــارف التجارية بمدينة ســـبها، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.36) و (4.02).

- جاءت العبارتين (يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بصـــلاحيات كاملة تمكنهم من الوصـــول إلى جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بأنشطة المؤسسة) و (يُعد نظام الرقابة الداخلية أحد المكونات الأساسية والحيوية في هيكل عمل أي وحدة اقتصادية)، في الترتيب الاول المتوسط الحسابي لهما (4.36) وبوزن نسبي (87.1%). وجاءت العبارة، (يتمتع العاملون في قسم الرقابة الداخلية بمستوى عالٍ من التأهيل العلمي والخبرة العملية في مجال الرقابة والتدقيق)، في المرتبة الأخيرة المتوسط الحسابي لها (4.02) وبوزن نسبي (80.5%) وذلك وفقا لردود عينة الدراسة.

- بشكل عام ان المتوسط الحسابي يساوي (4.20) وان الوزن النسبي يساوي (84%) وان القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور نظام الرقابة الداخلية دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05 مما يدل على ان متوسط درجة الاستجابة عالية.

2.11 النتائج المتعلقة بمحور نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية:

يتضـح من خلال البيانات في الجدول رقم (10-6) ان إجابات المبحوثين في نظام التشـغيل الالكتروني للبيانات المحاســـبية قد تراوحت ما بين عالية جدا وعالية من وجهة نظر المراجعين الداخلين والموظفين الماليين العاملين بالمصارف التجارية بمدينة سبها، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.51) و (4.19).

- جاءت العبارة (اســتخدام الكمبيوتر في عملية الرقابة الداخلية يعمل على ربط كافة فروع الوحدات المحاســبية ويؤدي إلى توحيد المعلومات وقابليتها للرقابة)، في الترتيب الاول المتوســط الحســابي لها (4.51) وبوزن نســبي (90.2%).

جدول (10– 6) الإحصاء الوصفي نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية

ر. ف	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الاستجابة
1	الاعتماد على نظام التشغيل الإلكتروني يقوم بدعم فاعلية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة المالية.	4.19	0.799	%83.3	9	عالية
2	نظام التشغيل الإلكتروني يعمل على توفير المعلومات بدقة تزيد من فاعلية الرقابة الداخلية.	4.49	0.703	%89.8	2	عالية جدا
3	تطبيق نظام التشغيل الإلكتروني يوفر الوقت والجهد المبذول في عملية الرقابة ويزيد من فاعليتها.	4.44	0.750	%88.8	4	عالية جدا
4	استخدام الكمبيوتر في عملية الرقابة الداخلية يعمل على ربط كافة فروع الوحدات المحاسبية ويؤدي إلى توحيد المعلومات وقابليتها للرقابة.	4.51	0.549	%90.2	1	عالية جدا
5	فاعلية التشغيل الإلكتروني للبيانات تتطلب كادر وظيفي مؤهل وذو خبرة.	4.37	0.847	%87.4	6	عالية جدا
6	استخدام نظام التشغيل الإلكتروني في الرقابة الداخلية يعزز من استقلالية العاملين فيها.	4.25	0.774	%85	8	عالية جدا
7	استخدام نظام التشغيل الإلكتروني يساهم في زيادة كفاءة العاملين.	4.33	0.826	%86.7	7	عالية جدا
8	يساهم نظام التشغيل الإلكتروني في زيادة جودة الرقابة الداخلية.	4.42	0.748	%88.3	5	عالية جدا
9	يساهم استخدام نظام التشغيل الإلكتروني بالحد من حالات الفساد المالي والإداري.	4.45	0.735	%89.1	3	عالية جدا
10	نظام التشغيل الإلكتروني يؤدي إلى انخفاض نسبة الأخطاء والمخالفات.	4.33	0.812	%86.7	7	عالية جدا
	الدرجة الكلية للمحور الاول	4.38	0.738	%87.6		عالية جدا

وجاءت العبارة، (الاعتماد على نظام التشغيل الإلكتروني يقوم بدعم فاعلية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة المالية)، في المرتبة الأخيرة المتوسط الحسابي لها (4.19) وبوزن نسبي (83.3%) وذلك وفقا لردود عينة الدراسة.

– بشكل عام ان المتوسط الحسابي يساوي (4.38) وان الوزن النسبي يساوي (87.6%) وان القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05 مما يدل على ان متوسط درجة الاستجابة عالية جدا.

3.11 اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها:

1.3.11 اختبار معامل الانحدار الخطي البسيط:

كان نص الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية قي ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية بمدينة سبها)

لاختبار فرضية الدراسة استخدم الباحث اختبار الانحدار الخطي البسيط للمحور الأول نظام الرقابة الداخلية والمحور الثاني التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وكانت النتيجة كما يلي:

جدول (10–7) معامل الانحدار الخطي البسيط لمحاور الدراسة

	الفرضية الصفرية	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	القرار
1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية قي ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية	0.522**	0.00	رفض

اختبار الفرضية الاولى معامل الانحدار موجب قيمته 0.522 والقيمة الاحتمالية 0.000 مما يدل على وجود أثر ذات دلالة معنوية احصائية بين نظام الرقابة الداخلية ونظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول فرض البديل بوجود اثر معنوي بين نظام الرقابة الداخلية والتشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية.

2.3.11 تحليل التباين (الأحادي)

لمعرفة الفروق المعنوية لمتغيرات الدراسة على إجابات محاور الدراسة قمنا باختبار تحليل التباين

1.2.3.11 اختبار تأثير الجنس على إجابات محوري الدراسة:

H0 لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغير الجنس على إجابات العينة على محاور الدراسة (XX) ، (YY) اذا كان مستوى المعنوية اكبر من 0.05

H1 توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغير الجنس على إجابات العينة على محاور الدراسة (XX) ، (YY) اذا كان مستوى المعنوية اصغر من 0.05

جدول (10–8) اختبار تأثير الجنس على إجابات محاور الدراسة

	الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	sig
xx	1.0	60	4.1950	.31377	.04051	
	2.0	24	4.2167	.34599	.07063	0.782
yy	1.0	60	4.4033	.41044	.05299	
	2.0	24	4.3167	.30312	.06187	0.352

نلاحظ ان القيم المعنوية الإحصائية بالنسبة لتأثير متغير الجنس على إجابات المحور الأول xx مساوية للقيمة 0.782 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 بمعنى لا توجد فروق معنوية لمتغير الجنس على إجابات العينة بالنسبة للمحور الأول، اما بالنسبة لتأثير متغير الجنس على إجابات المحور الثاني yy مساوية للقيمة 0.352 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 بمعنى لا توجد فروق معنوية لمتغير الجنس على إجابات العينة بالنسبة للمحور الثاني.

2.2.3.11 اختبار تأثير المسمى الوظيفي على إجابات محوري الدراسة:

H0 لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغير المسمى الوظيفي على إجابات العينة على محاور الدراسة (XX) ، (YY) اذا كان مستوى المعنوية اكبر من 0.05

H1 توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغير المسمى الوظيفي على إجابات العينة على محاور الدراسة (XX) ، (YY) اذا كان مستوى المعنوية اصغر من 0.05

جدول (10–9) اختبار تأثير المسمى الوظيفي على إجابات محاور الدراسة

المسمى الوظيفي		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	sig
xx	1.0	26	4.0962	.35942	.07049	
	2.0	28	4.2714	.26647	.05036	
	3.0	21	4.1905	.33898	.07397	0.158
	4.0	9	4.3111	.27131	.09044	
	Total	84	4.2012	.32133	.03506	
yy	1.0	26	4.4346	.34052	.06678	
	2.0	28	4.3929	.33547	.06340	0.717
	3.0	21	4.3143	.47779	.10426	
	4.0	9	4.3222	.42947	.14316	
	Total	84	4.3786	.38310	.04180	

نلاحظ ان القيم المعنوية الإحصائية بالنسبة لتأثير متغير المسمى الوظيفي على إجابات المحور الأول xx مساوية للقيمة 0.158 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 بمعنى لا توجد فروق معنوية لمتغير المسمى الوظيفي على إجابات العينة بالنسبة للمحور الأول، اما بالنسبة لتأثير متغير المسمى الوظيفي على إجابات المحور الثاني yy مساوية للقيمة 0.717 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 بمعنى لا توجد فروق معنوية لمتغير المسمى الوظيفي على إجابات العينة بالنسبة للمحور الثاني.

3.2.3.11 اختبار تأثير الدرجة العلمية على إجابات محوري الدراسة:

H0 لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغير الدرجة العلمية على إجابات العينة على محاور الدراسة (XX) ، (YY) اذا كان مستوى المعنوية اكبر من 0.05

H1 توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغير الدرجة العلمية على إجابات العينة على محاور الدراسة (XX) ، (YY) اذا كان مستوى المعنوية اصغر من 0.05

جدول (10–10) اختبار تأثير الدرجة العلمية على إجابات محاور الدراسة

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	sig
xx	1.0	9	4.0444	.43044	.14348	0.363
	2.0	32	4.1813	.31154	.05507	
	3.0	37	4.2514	.29686	.04880	
	4.0	6	4.2333	.33862	.13824	
	Total	84	4.2012	.32133	.03506	
yy	1.0	9	4.0667	.25000	.08333	
	2.0	32	4.3344	.40530	.07165	0.119
	3.0	37	4.4919	.35620	.05856	
	4.0	6	4.3833	.34881	.14240	
	Total	84	4.3786	.38310	.04180	

نلاحظ ان القيم المعنوية الإحصائية بالنسبة لتأثير متغير الدرجة العلمية على إجابات المحور الأول xx مساوية للقيمة 0.363 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 بمعنى لا توجد فروق معنوية لمتغير الدرجة العلمية على إجابات العينة بالنسبة للمحور الأول، اما بالنسبة لتأثير متغير الدرجة العلمية على إجابات المحور الثاني yy مساوية للقيمة 0.119 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 بمعنى لا توجد فروق معنوية لمتغير الدرجة العلمية على إجابات العينة بالنسبة للمحور الثاني.

4.2.3.11 اختبار تأثير التخصص العلمي على إجابات محوري الدراسة:

H0 لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغير التخصص العلمي على إجابات العينة على محاور الدراسة (XX) ، (YY) اذا كان مستوى المعنوية اكبر من 0.05

H1 توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغير التخصص العلمي على إجابات العينة على محاور الدراسة (XX) ، (YY) اذا كان مستوى المعنوية اصغر من 0.05

نلاحظ ان القيم المعنوية الإحصائية بالنسبة لتأثير متغير التخصص العلمي على إجابات المحور الأول xx مساوية للقيمة 0.656 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 بمعنى لا توجد فروق معنوية لمتغير الدرجة العلمية على إجابات العينة بالنسبة للمحور الأول، اما بالنسبة لتأثير متغير التخصص العلمي على إجابات المحور الثاني yy مساوية للقيمة 0.447 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 بمعنى لا توجد فروق معنوية لمتغير التخصص العلمي على إجابات العينة بالنسبة للمحور الثاني.

جدول (10–11) اختبار تأثير التخصص العلمي على إجابات محاور الدراسة

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	sig
xx	1.0	31	4.1387	.38702	.06951	
	2.0	20	4.2000	.28284	.06325	0.656
	3.0	21	4.2429	.29592	.06458	
	4.0	8	4.3000	.25635	.09063	
	5.0	4	4.2750	.17078	.08539	
	Total	84	4.2012	.32133	.03506	
yy	1.0	31	4.4613	.34993	.06285	0.447
	2.0	20	4.3050	.30689	.06862	
	3.0	21	4.3095	.38975	.08505	
	4.0	8	4.3375	.59266	.20954	
	5.0	4	4.5500	.47258	.23629	
	Total	84	4.3786	.38310	.04180	

5.2.3.11 اختبار تأثير الخبرة العملية على إجابات محوري الدراسة:

H0 لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغير الخبرة العملية على إجابات العينة على محاور الدراسة (XX) ، (YY) اذا كان مستوى المعنوية اكبر من 0.05

H1 توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغير الخبرة العملية على إجابات العينة على محاور الدراسة (XX) ، (YY) اذا كان مستوى المعنوية اصغر من 0.05

نلاحظ ان القيم المعنوية الإحصائية بالنسبة لتأثير متغير الخبرة العملية على إجابات المحور الأول xx مساوية للقيمة 0.071 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 بمعنى لا توجد فروق معنوية لمتغير الخبرة العملية على إجابات العينة بالنسبة للمحور الأول، اما بالنسبة لتأثير متغير الخبرة العملية على إجابات المحور

الثاني yy مساوية للقيمة 0.335 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية H0 بمعنى لا توجد فروق معنوية لمتغير ال على إجابات الخبرة العملية عينة بالنسبة للمحور الثاني.

جدول (10–12) اختبار تأثير الخبرة العملية على إجابات محاور الدراسة

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	sig
xx	1.0	16	4.1188	.29714	.07428	0.071
	2.0	29	4.3000	.26592	.04938	
	3.0	25	4.1000	.37969	.07594	
	4.0	14	4.2714	.28937	.07734	
	Total	84	4.2012	.32133	.03506	
yy	1.0	16	4.4187	.40203	.10051	
	2.0	29	4.4310	.41327	.07674	0.335
	3.0	25	4.2600	.32787	.06557	
	4.0	14	4.4357	.38151	.10196	
	Total	84	4.3786	.38310	.04180	

4.11 نتائج الدراسة:

1. أظهرت نتائج الدراسة ان هناك اثر لتطبيق نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية العاملة في مدينة سبها وهذا يتفق مع ما توصلت اليه دراسة (دراسة Luthul (2020)

2. أظهرت نتائج الدراسة ان نظام التشغيل الالكتروني يساعد في تسريع معالجة البيانات المحاسبية وتحليلها بدقة وكفاءة مما يوفر الوقت والجهد.

3. استخدام نظام التشغيل الالكتروني في الرقابة الداخلية بشكل دقيق يعمل على تسهيل اكتشاف الأخطاء والانحرافات يساعد على اتخاذ القرارات الضرورية بالسرعة المناسبة الامر الذي يوفر فيه الجهد والوقت لأجراء الرقابة الداخلية والتدقيق.

4. أظهرت نتائج الدراسة بانه لا يوجد فروق دالة احصائيا ومعنويا عند مستوى معنوية 0.05 في إجابات المبحوثين نحو استخدام نظام الرقابة الداخلية تعزى للمتغيرات الشخصية (النوع، المسمى الوظيفي، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة).

5. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في إجابات المبحوثين نحو استخدام نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع، المسمى الوظيفي، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة).

5.11 توصيات الدراسة:

1. تحسين البنية التحتية التقنية في مصارف التجارية بمدينة سبها لضمان كفاءة وفعالية عمل الأنظمة الالكترونية داخل المؤسسة.
2. تعتبر مهارات الموظفين العاملين في قسم الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني ضعيفة نسبيا لذلك يجب توفير برامج تدريبية لتعزيز مهاراتهم للتعامل مع أنظمة التشغيل الالكتروني.
3. يجب اجراء تقييم دوري لفعالية الرقابة الداخلية والنظام الالكتروني لضمان التطور المستمر.
4. تصميم سياسات وإجراءات تمنع الوصول الى غرف المحاسبين والمراجعين لضمان استقلاليتهم
5. ضرورة الاعتماد بشكل رئيسي على انظمه الرقابة الداخلية القائمة على النظام الالكتروني ذلك للاستفادة من مزاياه من سرعه ودقة في الإنجاز.

12. قائمة المراجع:

فرحات، 2022، المراجعة بين النظرية والتطبيق لتوماس وليم، تعريب احمد حامد، كمال الدين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

الحسبان، عطا الله 2013، نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى.

صلاح وائل، 2013، اساسيات التقييم المتوازن، دار الوائل للنشر والطباعة، عمان.

الفاعوري، محمد عيسى، 2008، الإدارة بالرقابة، دار كنوز المعرفة العلمية.

خالد أمين عبد الله التدقيق والرقابة في البنوك، دائرة وائل للنشر، عمان، 1988

شرف، 2023، انظمة المحاسبة الالكترونية الحديثة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ورقة بحثية.

فاطمة عبد الجواد، 2010، أثر تكنلوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.

مصطفى، عبد العزيز السيد، (استخدام الحاسوب في التدقيق المالي والمراجعة) 2009، كلية التجارة، جامعة القاهرة ورقه بحثية.

السامرائي، محمد حامد مجيد، 2016، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط رسالة ماجستير غير منشورة.

ايمن محمد، 2016، أساليب المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية، رسالة ماجستير.

مالطي سناء، خيثري الخادم، 2014، تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، جامعة جيلالي ليابس، نشر في مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

مصـــــطفى عقيل عبد عنبر، مقتدى احمد عبد الحســـــن، 2024، إثر الرقابة الداخلية في ظل نظام التشـــــغيل الالكتروني، جامعة كربلاء، العراق، بحث لنيل شهادة البكالوريوس في المحاسبة.

احمد غنيم، 2008 الازمات المصرفية والمالية، الأسباب، النتائج، العلاج، القاهرة.

طارق عبدالعال حماد، 2003 تقييم أداء البنوك التجارية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

محمد توفيق ماضي 2000 إدارة وجدولة المشاريع، الإسكندرية: الدار الجامعية.

الخطيب خالد 2010 مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

Coussergues, S. d. 1996, gestion de la banque. Paris; 2eme edition dunod.

Geradine paul, i. c. 1999. Guidance for diretors on the combined code. London; chartered.